

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في
الصحافة الوطنية

03/06/2016

الأميرة لالة مريم تخرج الحكومة والبرلمان

في كواليس الأخبار 2 يونيو 2016 0

الرباط. الأشبع

ضرب زلزال الحكومة ومعها مجلس النواب، مباشرة بعد وضع المرصد الوطني لحقوق الطفل، والذي تتأسسه الأميرة لالة مريم، مذكرته حول قانون تشغيل خادمت بالبيوت الذي صادقت عليه لجنة الشؤون الاجتماعية بمجلس النواب الاثنين الماضي.

تقرير مرصد الأميرة، الذي وضع على مكتب رشيد الطالبي العلمي، رئيس مجلس النواب، والذي انتقد مصادقة لجنة المالية على مقترح تشغيل القاصرات بالبيوت، زلزل الحكومة، وجعل الوزير الصديقي يتصل بالطلبي العلمي لإيجاد مخرج للقانون، وحرك معه حتى البرلمان الذي كان يتجه إلى عقد جلسة عامة يوم الأربعاء الموالي للمصادقة والحسم في القانون الذي يجيز تشغيل الخادمت أقل من 16 سنة بالبيوت، قبل أن يتدخل الطالبي ليؤجل المصادقة العامة إلى حين إيجاد مخرج "مشرف" للورطة.

وهكذا شرع الطالبي العلمي في ربط اتصالات مع الحكومة، ومع اللجنة المعنية لإيجاد حل عاجل لهذه الورطة التي جعلت صورة المغرب الحقيقية في مهيب الريح، خاصة تلك الاتفاقيات القانونية الدولية التي وقع عليها المغرب سواء في مجال العمل، أو في مجال حقوق الإنسان، كالاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، جعل البرلمان عبر رئيسة لجنة الشؤون الاجتماعية إيجاد حل لإرجاع القانون إلى اللجنة من جديد رغم معارضة نواب العدالة والتنمية الذين خرجوا بتصريحات ساخنة علي الفاييسوك، يؤكدون من خلالها أن البرلمان مستقل في الدستور عن الحكومة وعن الجمعيات، التي يبقى رأيها مجرد رأي للاستئناس فقط، فهل يفعلها تقرير المرصد الوطني لحقوق الطفل، ويعيد مصادقة القانون من جديد بتراجع عن تشغيل القاصرات، ويكون بذلك حقق ما عجز عنه، سواء تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أو سهيل المعارضة، و حتى ارتفاع بعض أصوات الأغلبية كالبرلمانية في صفوف التقدم والاشتراكية نزهة الصقلي ورفيقاتها؟

كلميم.. افتتاح أشغال الملتقى الدولي للمرأة الصحراوية

أخبارنا نشر في أخبارنا يوم 02 - 06 - 2016

افتتحت، مساء اليوم الخميس بكلميم، أشغال الملتقى الدولي للمرأة الصحراوية الذي تنظمه جمعية المرأة الصحراوية للتنمية المندمجة، من ثاني إلى رابع يونيو الجاري، تحت شعار "المرأة رافعة للتنمية والحداثة".

وقالت رئيسة الجمعية المنظمة، فاطيمتو زعمة، في كلمة خلال الافتتاح، إن الهدف من إطلاق النسخة الأولى لهذا الملتقى هو جعله حوارا سنويا تكون المرأة وقضاياها وإنجازاتها محور الأساس.

وأضافت أن تنظيم هذا الملتقى يأتي أيضا "تقديرًا لما يمكن أن تقدمه المرأة من إمكانيات وجهود لدفع عجلة التنمية على قدم المساواة مع الرجال، ولإسهاماتها المهمة في مجال تأطير المجتمع وتعبئته على كافة المستويات".

وأبرزت، من ناحية أخرى، عمل المملكة الحثيث في دعم وتشجيع المجتمع المدني عبر دسترة مبدأ الديمقراطية التشاركية وجعله مرتكزا صلبا لبلورة التنمية المستدامة، مشيرة إلى أن هذا الملتقى يعكس أيضا قوة المرأة داخل هذا النسيج المدني.

وبدورها، أكدت ممثلة وزارة التضامن والمرأة والتنمية الاجتماعية، ليلي بوخييط، ما تحققت في المملكة من إنجازات مهمة في مجال تمكين المرأة وتعزيز حضورها في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية وصون حقوقها.

واعتبرت أن التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية التي دخلت حيز التنفيذ بالمملكة أحدثت نقلة نوعية في هذا المجال وسعت كلها إلى ترسيخ تمتيع المرأة بكافة حقوقها على قدم المساواة مع الرجل، واعتبار التمكين مفتاح التنمية والنهوض بأوضاعها.

من جانبه، قال رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان طانطان-كلميم، توفيق بديجي، إن المرأة المغربية حققت مكاسب مهمة بنضالاتها المتواصلة في شتى المجالات رغم الإكراهات التي لا زالت تواجهها في بعض الميادين.

وأبرز أن **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** عمل تماشيا مع الدستور المغربي الجديد الذي وضع محددات جديدة لتفعيل حقوق المرأة، على إصدار مذكرات والإسهام في النقاش العمومي رفقة فاعلين آخرين في مجموعة من القضايا المرتبطة بالنهوض بحقوق المرأة وإشراكها في التنمية.

ويسعى الملتقى الدولي للمرأة الصحراوية، الذي يعرف مشاركة فعاليات نسائية دولية ومغربية بصمت مسارا من العطاء في الفعل المدني والإعلامي والحقوق، إلى أن يكون نافذة لتقوية الفعل النسائي والمشاركة الفاعلة للمرأة في قضايا الشأن العام خاصة بالأقاليم الجنوبية للمملكة وتعزيز تبادل الخبرات الوطنية والدولية في هذا المجال.

ويعرف الملتقى تنظيم جلسات موضوعاتية حول "تمكين المرأة"، و"دور الإعلام في مواكبة قضايا التنمية لدى النساء"، و"الجهوية المتقدمة وهرانات التنمية لدى نساء الأقاليم الجنوبية".



مجلس اليزمي يؤطر ورشة علمية حول : "مكانة الأسرة في السياسات العمومية"

03 يونيو 2016 – 01:38

تنظم جمعية ملتقى الأسرة المغربية، بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ورشة علمية حول "مكانة الأسرة في السياسات العمومية"، بعد زوال يوم الجمعة 3 يونيو 2016، بمقر مجلس المستشارين بالرباط .

وتهدف الورشة، التي سيشترك في أشغالها 60 مشاركة(ة) من بينهم باحثون في السياسات العمومية ومحاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي والثقافي، و ممثلو منظمات المجتمع المدني والإدارات والمؤسسات المعنية بالموضوع وعدد من الخبراء المستقلين، (تهدف) إلى مقارنة القضايا المطروحة من مختلف الجوانب المعرفية الاقتصادية واجتماعيا وسياسيا وثقافيا وبيئيا.

وسيتناول الخبراء والمشاركون في هذا اللقاء، لمقاربة هذا الموضوع، مجموعة من المحاور الرئيسية أبرزها فلسفة السياسات العمومية بالمغرب ومكانة الأسرة داخلها، العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في وضع السياسات العمومية بالمغرب، الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية لهذه السياسات على مستوى معيشة الأسرة المغربية والأدوات المنهجية المستعملة لقياس هذه الآثار في بعض المجالات المختارة مثل الصحة والتعليم والشغل والوظيفة العمومية والتجهيزات الأساسية مثل الماء والطاقة والشبكة الطرقية والنظام الضريبي وغيرها، السبيل إلى إصلاح السياسة العمومية المغربية بهدف إنصاف الأسرة الفقيرة وتحقيق العدالة الاجتماعية، والصعوبات والمعوقات التي تعترض ذلك.

يذكر أن الأسرة تحظى بمكانة خاصة في الدستور المغربي الذي ينص على إحداث مجلس استشاري للأسرة والطفولة، من مهامه تتبع وضعية الأسرة و إبداء الرأي حول المخططات الوطنية المتعلقة بها وتنشيط النقاش العمومي حول السياسة العمومية في مجال الأسرة، وضمان تتبع وإنجاز البرامج الوطنية، المقدمة من قبل مختلف القطاعات، و الهياكل و الهيئات المختصة.

جديرا بالذكر أيضا أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان كان قد أصدر، في إطار سلسلة المساهمة في النقاش العمومي (العدد الأول) في دجنبر 2013، مذكرة حول إحداث المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة تتضمن مقترحات وتوصيات بشأن الوضع المؤسسي لهذا المجلس واختصاصاته وتركيبته وآليات اشتغاله، بالإضافة إلى عرض التزامات المغرب الوطنية والدولية في هذا المجال والتغيرات الاجتماعية والأسرية التي شهدتها المغرب.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يصدر رأياً بخصوص مشروع القانون المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء

on: 2016/06/02

أصدر المجلس الوطني لحقوق الإنسان اليوم 30 ماي 2016 رأياً بخصوص مشروع القانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء وذلك بناء على طلب إبداء رأي موجه إليه من طرف رئيس مجلس النواب.

وقد ارتكز المجلس في صياغة هذا الرأي على مقتضيات دستور المملكة والتشريعات الوطنية بالإضافة إلى الاتفاقيات والصكوك والإعلان والمواثيق الدولية ذات الصلة بمناهضة العنف ضد المرأة والنهوض بحقوقها فضلاً عن توصيات ومذكرات والملاحظات الختامية وقرارات هيئات الأمم المتحدة. وتتم ملاحظات وتوصيات رأي المجلس جملة من الجوانب تشمل بشكل خاص اعتبار العنف القائم على أساس الجنس بوصفه شكلاً من أشكال التمييز، إعمال مفهوم "العناية الواجبة" كمفهوم يشمل مقتضيات تتعلق بالوقاية من العنف، والتحقيق في مختلف حالاته، وزجر هذه الحالات وجبر أضرار ضحايا العنف، كما تم ضرورة انسجام الإطار القانوني والسياسات العمومية المتعلقة بمكافحة العنف ضد النساء بالإضافة إلى تيسير سبل الانتصاف القضائية أو غير القضائية للنساء ضحايا العنف.

ويشمل الرأي أيضاً جوانب متعلقة بمكافحة العنف ضد النساء في سياقات محددة (العنف الأسري، الاحتجاج بالدفاع عن الشرف فيما يتعلق بالاعتداء على إحدى الإناث من أفراد الأسرة أو قتلها، الاعتداء الجنسي).

هكذا، وبخصوص تعريف العنف إزاء المرأة أوصى المجلس بأن يشمل هذا التعريف "كافة أعمال العنف القائمة على النوع، والتي تسبب، أو التي من شأنها أن تسبب للمرأة أضراراً بدنية أو جنسية أو نفسية أو اقتصادية".

من جهة أخرى أوصى المجلس في رأيه بوضع تعريف جديد للاغتصاب مع الإبقاء على وصفه كجناية، كما اقترح إعادة تحديد بعض عناصر التحرش الجنسي عبر استبدال مصطلحات "أوامر، أو تهديدات أو وسائل للإكراه" بمصطلحات "أي سلوك لفظي أو غير لفظي أو جسماني ذي طبيعة جنسية"، كما يقترح المجلس أيضاً أن تتم تقوية تعريف التحرش الجنسي عبر التنصيص على إحداث هذا السلوك لدى الضحية "وضعية موضوعية وتخويفية، معادية أو مهينة".

وبخصوص زجر العنف ضد النساء ومتابعة مرتكبيه، اقترح المجلس جعل ارتكاب العنف من لدن شخص له صلة بالضحية أو إذا كان ارتكاب العنف بحضور أحد الأبناء موجبا لظروف التشديد.

ويوصي المجلس بتدقيق التدبير الوقائي المتمثل في "منع المحكوم عليه من الاتصال بالضحية" وذلك بأن يشمل تعريف هذا التدبير منع دخول مرتكب العنف إلى منزل الضحية، أو منع إقامة مرتكب العنف في محيط معين حول منزل الضحية أو التردد على أماكن ترتادها الضحية بصفة معتادة أو تعمد اختلاق لقاء مع الضحية

وفي نفس المضمار، وبعد أن ثمن المجلس اقتراح مشروع القانون 103.13 إدراج مقتضيات جديدة في القانون الجنائي، أوصى باعتبار جريمة التعقب والمضايقة جريمة قائمة الذات وليس شكلاً من أشكال التحرش الجنسي وإضافة الاتصال عبر شخص ثالث إلى أشكال الإمعان في مضايقة الغير.

كما دعى المجلس الوطني لحقوق الإنسان المشرع، إلى إلغاء أي استثناء على مقتضيات المادة 19 من قانون الأسرة التي تنص على أنه "تكتمل أهلية الزواج بإتمام الفتى والفتاة المتمتعين بقواهما العقلية ثمان عشرة سنة شمسية".

توفيق البرديجي: قضية المرأة تكتسي بعدا مركزيا في الدفاع عن حقوق الانسان

نشرت بواسطة :محمد وحيكتب في : 3 يونيو، 2016 في جهات0

أكد **رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطانطان-كلميم** توفيق البرديجي أن قضية المرأة تكتسي بعدا مركزيا في الدفاع عن حقوق الانسان وذلك منذ تعيين أعضاء المجلس الوطني لحقوق الانسان .

وأوضح في كلمة خلال الملتقى الدولي الاول للمرأة الصحراوية الذي انطلقت اشغاله مساء أمس الخميس تحت شعار ” المرأة رافعة للتنمية والحداثة “ أن المرأة حققت مكاسب جد مهمة في اطار الدينامية التي عرفها المغرب منذ نهاية التسعينيات .

وأوضح أن هذه المكاسب تحققت بفعل بنضالات حقيقية وعملية للمرأة في مختلف المجالات رغم الاكراهات التي تحدثت عنها تقارير من بينها البحث الوطني الذي اجرته المندوبية السامية للتخطيط الذي اجرته سنة 2011 والتي أكدت على أن المرأة لازالت تعاني من عدة اكراهات مرتبطة بإدماجها في السياسة وفي الاقتصاد وفي التعليم ، وهي إكراهات يتعين مواجهتها .

وذكر أن المجلس الوطني لحقوق الانسان عمل منذ تعيين اعضائه على تفعيل ما جاء به الدستور الاخير الذي وضع محددات جديدة لإدماج المرأة ولضمان المناصفة وساهم مع المتدخلين الآخرين في النقاش العمومي وفي إصدار المذكرات المرتبطة بإحداث هيئة المناصفة ومكافحة كل اشكال التمييز ومناهضة العنف ضد النساء وكذا المرتبطة بتشغيل وترويج القاصرات مسجلا أن قضايا متعددة تعيشها المرأة يتعين الاجتهاد فيها من أجل تحقيق ما هو أفضل رغم المكتسبات المتعددة .

وعلى مستوى آخر أشار رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطانطان-كلميم الى أن الملتقى الدولي الاول للمرأة الصحراوية الذي تنظمه جمعية المرأة الصحراوية للتنمية المندمجة يأتي لثمين المكاسب التي حققتها المرأة الصحراوية وتقييمها من أجل تعزيزها وتقويتها .

وأضاف أن مشاركة اللجنة الجهوية في أشغال هذا الملتقى جاء لتكريس دعم دينامية المجتمع المدني الذي منحه دستور سنة 2011 مكانة جد متميزة ومنحه الحق في المبادرة التشريعية وبأن يكون شريكا حقيقيا للمؤسسات مؤكدا على أن المجتمع المدني مطالب بأن يقود الاصلاح لا أن يواكبه فقط بالنقد وأن يكون قوة اقتراحية ومبادرة .

<http://www.ijhatepress.com/%D8%AA%D9%88%D9%81%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D8%AF%D9%8A%D8%AC%D9%8A-%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-%D8%AA%D9%83%D8%AA%D8%B3%D9%8A-%D8%A8%D8%B9%D8%AF%D8%A7/>



Le vivre ensemble entre radicalisme et islamophobie ^{26, 27 / 2017}

De cette intéressante rencontre et de ce fructueux débat à tous les égards, organisés par le ministère chargé des MRE et des Affaires de la migration, il sortira un livre qui apportera des éclairages sur le radicalisme et l'islamophobie.

Vivre ensemble. Mieux encore, faire ensemble. C'est l'objectif que se sont assignés les participants à la rencontre organisée à Skhirat par le ministère d'Anis Birou sur un thème d'actualité: «Vivre ensemble entre radicalisme et islamophobie».

Contexte agité

Cette rencontre internationale intervenait dans un contexte assez agité, notamment dans les pays européens accueillant des communautés immigrées où, selon la Commission européenne, «les actes islamophobes ont doublé en trois ans». En effet, dans certains pays, des voix s'élèvent pour demander le durcissement des conditions juridiques de l'immigration, ce qui remettrait en question,

de toute évidence, le processus d'intégration et augmenterait les risques du repli communautaire des immigrés, surtout quand les responsabilités de l'Islam et des pays d'origine sont pointés du doigt.

Débat calme et constructif

La rencontre de Skhirat a permis d'ouvrir un débat calme et serein auquel ont participé des universitaires et des hommes politiques marocains qui connaissent la réalité les pays dans lesquels ils vivent et plusieurs éminentes personnalités issues de l'immigration et également d'officiels, d'intellectuels, de chercheurs et de professionnels des médias nationaux.

Un climat d'inquiétude

Pour le ministre de l'Aide à la jeunesse, des

Maisons de justice, des Sports et de la Promotion de Bruxelles au gouvernement de la Fédération Wallonie-Bruxelles, Rachid Madrane, les attentats perpétrés sur le sol européen ont créé un climat d'inquiétude et de crispation, terrain propice à l'amalgame. Ainsi se pose, a-t-il souligné, la question identitaire. En effet, nombre de jeunes se trouvent tiraillés entre le Maroc et la Belgique. Il y a une réelle ségrégation en matière de logement et de travail. Pour cela, ils vivent des conditions fort difficiles. Et de conclure: «La peur mène à la haine, celle-ci mène à la violence».

Privilégier l'approche globale

Pour Driss El Yazami, président du Conseil National des Droits de l'Homme, «on ne peut se satisfaire d'une lutte contre la radi-

calisation». Et de privilégier l'approche pluri-globale en soutenant que la complexité de la problématique de l'islamophobie nécessite une mobilisation de tous, contrairement à l'approche d'un certain temps qui prônait la non-intervention des pays d'origine. Sur ce volet, a remarqué le président du CNDH, le Maroc a été exemplaire en respectant la souveraineté des pays d'origine. Cette base universaliste, a précisé El Yazami «peut être le pivot du débat». Et d'appeler à la nécessité d'inscrire cette rencontre sur le long terme.

Un débat libre, sans langue de bois

Le ministre Anis Birou a mis ce qui se passe aujourd'hui en Europe sur le dos de la crise économique qui sévit depuis 2008. Il a évoqué l'angoisse des communautés qui provient du contexte d'insécurité lié aux derniers attentats. Et pour donner le ton, il a appelé à un débat libre et sans langue de bois «pour bien construire et vivre ensemble». Il ne faut pas seulement vivre ensemble, a-t-il conclu, mais bien vivre ensemble. Le Maroc qui a toujours prôné un islam modéré et éclairé peut jouer un rôle primordial dans ce sens.

Comprendre la problématique

Les débats, lors de la rencontre de Skhirat, ont eu le mérite d'être francs. Les intervenants se sont évertués à comprendre la problématique du «vivre ensemble entre radicalisme et islamophobie et établir un état des lieux». Les participants ont pu à loisir décrire leur vécu et partager leurs expériences de terrain. Les débats se sont focalisés sur la mobilisation pour explorer les moyens permettant d'agir, de promouvoir et de développer le partenariat entre les différents acteurs et intervenants au Maroc et dans les pays d'accueil.

Organiser le retour de l'immigré

Multiplication des actes islamophobes en Europe

Selon la Commission européenne, les actes islamophobes ont doublé en trois ans en Europe. En France, rien qu'en 2015, d'après le ministre français de l'Intérieur, les actes antimusulmans ont triplé en s'établissant à environ 400, tandis que les actes antisémites ont diminué de 5% avec environ 806 actes constatés. Depuis les attentats de Paris de novembre 2015, un total de 22 actes islamophobes ont été enregistrés en France. Les actes visant les lieux de culte

Pour l'ancien ministre Ameer, «il est temps d'édifier une nouvelle approche pour gérer les dossiers communs». Pendant longtemps, a de son côté remarqué l'ex-ministre Maâzouz, «des pays d'accueil étaient sourds à la participation dans les débats chez eux des MRE. Aujourd'hui, la problématique de l'intégration doit être abordée comme n'importe quel problème et en termes de chaînes de valeur». Et de conclure qu'il faudrait organiser le retour de l'immigré parce que, parfois, ce retour est catastrophique.

Arrêter de victimiser

Une avocate marocaine exerçant en Belgique n'a pas mâché ses mots en dénonçant les pays d'origine qui, a-t-elle accusé, ne prennent pas leurs responsabilités. Cette attitude, a-t-elle ajouté, ne permet pas de réagir. Et de conclure que la responsabilité est partagée entre tous. Pour cette jeune avocate, les jeunes qui se radicalisent ne connaissent pas leur identité marocaine. Ils vont donc la chercher dans le foulard ou le halal. Ils doivent donc connaître leur pays qui a une identité forte et, pour cela, ils doivent apprendre l'arabe. Fouad Laroui (écrivain maroco-néerlandais d'expression française et néerlandaise) a été on ne peut plus clair et direct: «Nous sommes, a-t-il crié haut et fort, responsables de l'islamophobie comme de la radicalisation parce que nous sommes obsédés par la religion. Il n'y a pas que la philosophie d'Ibn Rochd. C'est cela qu'il faut apprendre à nos enfants en leur disant qu'ils sont riches». Un intervenant a lancé ce proverbe sénégalais résumant tout à fait ce débat fructueux sur le vivre ensemble et l'attachement à l'identité marocaine: «Quand on sait d'où on vient, on sait où on va».

DNES à Skhirat:
Mohammed Nafaa

Anis Birou

MINISTRE DES MRE
ET DES AFFAIRES
DE LA MIGRATION



Le Maroc a toujours prôné un islam modéré

Pourquoi cette rencontre internationale à Skhirat sur le vivre-ensemble?

Nous partons d'un constat: ce n'est pas uniquement au sein de notre Communauté que nous ressentons une réelle angoisse. C'est un climat de peur, je dirais même d'inquiétude, dans les pays d'Europe.

D'où vient ce climat d'inquiétude?

C'est une des conséquences de la crise économique de 2008, des multiples actions terroristes, mais aussi de la montée de l'extrême droite. Quand on voit la carte de l'Europe, on observe justement cette montée de ce courant et de cette angoisse qui nous interpelle en tant que ministère des MRE. C'est pour cela que nous avons pris cette initiative d'organiser cette rencontre où il y a une confrontation de visions.

Quels participants à cette rencontre de Skhirat?

Nous avons invité des intellectuels, des sociologues, des universitaires et des hommes politiques marocains qui connaissent d'instinct la réalité au niveau des pays où ils vivent et qui, comme les nationaux, ont une connaissance des choses de la migration.

Quelle plus-value de cette confrontation d'idées?

La confrontation entre ces différentes réalités est à même de construire les pistes éventuelles et possibles pour apporter les réponses possibles à ces problématiques.

Quel rôle du Maroc pour atténuer le fléau de l'islamophobie?

Vous savez, le Maroc a toujours prôné un islam modéré, paisible et éclairé. Il peut donc jouer un rôle primordial. En plus, les communautés marocaines sont, de l'avis unanime des pays d'Europe, les mieux intégrés et les adeptes d'un islam ouvert.

Propos recueillis
par Mohammed Nafaa



Rachid Madrane

«Aux musulmans de faire leur propre examen de conscience»

Exclusif

Rachid Madrane
ministre de l'Aide
à la jeunesse,
des Maisons de justice,
des Sports
et de la Promotion
de Bruxelles
à la Fédération
Wallonie-Bruxelles.

Que pensez-vous du thème «Vivre ensemble» choisi pour cette rencontre internationale organisée par le ministère des MRE et des Affaires de la migration?

Je trouve d'abord que c'est un thème d'actualité, en Belgique évidemment. C'est une problématique planétaire qui concerne tout le monde et nous interpelle à la fois sur le comment réfléchir à lutter contre le radicalisme au sein d'une partie de la jeunesse, notamment d'origine marocaine et en même temps le comment contrer les effets de ce radicalisme.

Quel est le premier effet de ce radicalisme?

C'est la montée des actes d'islamophobie. Ils sont plus nombreux, mais surtout plus violents.

Est-ce une source d'inquiétude?

C'est inquiétant, parce que ça remet en question le modèle «vivre ensemble» qui a été conçu depuis une cinquantaine d'années.

Quelle génération visiez-vous?

Nous sommes en train d'évoquer les troisième, quatrième, cinquième et sixième générations qui vivent depuis très longtemps en Europe.

Quel enjeu dans ce cas?

L'enjeu est comment faire pour concilier l'islam dans des pays qui par tradition ne sont pas musulmans. Donc, l'enjeu, je crois, est vraiment essentiel et je pense que c'est important qu'il y ait à la fois des actions qui sont entreprises dans des pays qui accueillent les populations, mais aussi une population qui soit menée en termes de coopération dans les pays émetteurs.

Quel genre de coopération culturelle dans ce cas?

Ça doit être la coopération culturelle. On n'en a pas beaucoup sur le thème de la sécurité. Je pense que ce sont là des éléments très importants.

La phrase

il y a des problèmes de d'intégration, mais il y de la communauté m



Et l'apport du Maroc sur ce volet?

Le Maroc, tout le monde le sait, a une réelle expertise. Il a vécu lui-même dans sa chair des attentats il y a quelques années à Marrakech et Casablanca. Mais il a pu, après ces attentats, mener des actions qui ont été et sont très efficaces.

«Vivre ensemble», qu'est-ce que c'est qu'au juste?

Vivre ensemble, c'est d'abord vivre les uns à côté des autres.

On parle également de «bien vivre ensemble»?

Personnellement, je vais même plus loin. Il ne suffit pas de vivre ensemble, il faut aujourd'hui passer à l'étape de «faire ensemble».

Coopérer de près?

Faire des choses ensemble pour que les communautés locales, aujourd'hui, notamment d'origine marocaine, peuvent s'ouvrir aux cultures des pays d'accueil. Par exemple, si ça se fait de plus en plus aujourd'hui, c'est parce que les musulmans ouvrent les mosquées aux non musulmans, le jour de la «Journée des Patrimoines». C'est apprendre en fait à combattre l'ignorance qui est cause d'anxiété. Cette ignorance mène parfois à une méconnaissance qui peut déboucher sur de la violence. Il faut donc réfléchir au comment on peut faire des choses ensemble pour améliorer le bien vivre ensemble.

Quel programme de lutte contre l'islamophobie?

Il faut déjà diminuer ce sentiment d'anxiété.

Nous sommes dans une situation incroyable...

Absolument. L'islam existe depuis un demi-siècle. En tout cas, en ce qui me concerne, je le vis depuis un demi-siècle en Belgique (Rachid Madrane est né en Belgique, Ndlr). Et donc, on voit bien que les gens en Europe le méconnaissent. Au départ, c'était quelque chose d'exotique. Il y avait peu de population. Une première génération est arrivée et elle était assez discrète. Aujourd'hui, l'islam est visible et se manifeste notamment à travers des symboles. Par exemple la question du voile taraude beaucoup les pays européens et occidentaux et il y a différentes approches.

Et le modèle anglo-saxon?

C'est un modèle beaucoup plus communautaire qui dit aux gens: on intègre des communautés. Il y a le mode français qui est beaucoup plus assimilationniste et qui dit aux gens: finalement on intègre l'individu, on vous demande ce qui fait la différence.

Et le modèle belge?

C'est un modèle qui fonctionne depuis de nombreuses années. C'est un modèle qui acceptait la différence tout en exigeant de la part de la population de partager un tronc commun, des valeurs

communes, notamment l'égalité hommes-femmes.

Quel enjeu aujourd'hui pour lutter contre l'islamophobie?

C'est que les musulmans eux-mêmes fassent leur propre examen de conscience. C'est une double critique: on fait le constat qu'il y a des problèmes de discrimination, des problèmes d'intégration, mais il y a aussi des réflexions au sein de la communauté musulmane, si communauté il y a, pour essayer d'apaiser. L'islam n'est qu'un des éléments constitutif des Marocains d'Europe. D'ailleurs, on peut être marocain et non musulman, on peut être juif marocain, chrétien ou ce que l'on veut.

Que doivent faire les musulmans pour contribuer à la lutte contre l'islamophobie?

Les musulmans devraient s'ouvrir aux autres, expliquer et rassurer. Nous sommes dans un climat d'anxiété. Nous avons donc besoin de réponses qui rassurent et de montrer que l'islam est une religion qui est compatible avec le modèle démocratique occidental.

Vous appelez à un Islam apaisé...

Tout à fait. J'ai toujours plaidé pour l'apaisement. Pour moi, le modèle, c'est l'islam sunnite-malékite qui est pratiqué notamment au Maroc. Il a toujours été pratiqué par nos parents. Un islam modéré, apaisé, où les femmes ont leur place et où l'égalité hommes-femmes est reconnue et mise en œuvre sur le terrain.

Le problème, c'est qu'il y a aujourd'hui des courants qui faussent la donne et déforment l'image de l'islam dont vous parlez... →

de discrimination, des problèmes
 Il y a aussi des réflexions au sein
 musulmane



→ Il y a aujourd'hui des courants beaucoup plus rigoristes qui se sont infiltrés notamment dans les communautés étrangères. Cela s'exprime par des formes extrêmes de pratiques. Et c'est très dangereux.

Qu'est-ce qui fait que l'Europe et l'Occident en général assimilent islam et terrorisme?

Prenez par exemple les attentats de Charlie Hebdo. Quand ils (les terroristes) font ce qu'ils font, ils crient «Allah Akbar». Donc, aujourd'hui, dans l'inconscient collectif, les gens se font une idée erronée de l'islam et il devient la religion de la terreur. C'est ce qu'ont fait les jihadistes. Ils ont créé des «eux» qui sont des «kouffars» et des «nous» qui sont les bons croyants.

Votre théorie?

Elle est simple. Elle dit: «Laissons à César ce qui est à César et à Dieu ce qui est à Dieu». Si on accepte que la religion doive se cantonner dans la sphère privée, que l'espace public soit quelque chose de neutre et que chacun doit exister quelles que soient ses croyances, je pense que l'on peut faire société. C'est cela l'enjeu.

Vous avez parlé d'asymétrie lors de cette rencontre de Skhirat.

On constate qu'il y a une véritable asymétrie dans l'intégration. On se rend compte aujourd'hui que l'acquisition de la nationalité et le fait d'avoir un bon diplôme et d'être complètement intégré dans la société ne suffisent pas pour avoir accès au travail. Et donc, il y a un souci de taille dans les pays européens, qui a trait à une question de discrimination qui se base sur l'origine des gens. Un vrai problème donc qui crée de l'anxiété chez les gens qui vivent ce problème et de la mésestime de soi-même. Et cela conduit bien évidemment à la violence. Ça peut être la délinquance, mais aussi le

jihadisme, la drogue, etc. L'enjeu est grand.

La problématique de l'intégration revient avec acuité sur la table du débat...

Il faut intégrer ces enfants qui sont de petits Belges ou de petits Français. Ce sont nos enfants. L'enjeu, c'est sûrement faire en sorte qu'ils ne se sentent pas en marge de la société, parce qu'ils ont des ancêtres qui viennent de pays plus ensoleillés.

Vous qui êtes né en Belgique, est-ce que vous estimez qu'il y a eu échec de l'installation de l'islam en Belgique? Y a-t-il réellement un islam belge?

C'est une question difficile. En tout cas, l'islam belge sécularisé n'a pas encore abouti.

Quelles est la difficulté alors?

La difficulté, c'est que les premières générations qui sont venues étaient des groupes musulmans d'origine marocaine qui pratiquaient notamment un islam sunnite, malékite. Le problème aujourd'hui, c'est que nous sommes en présence d'autres courants. Donc, il y a des luttes d'influence.

Qu'a fait l'Etat belge pour remédier à cette situation?

L'Etat belge a essayé d'organiser le culte musulman à travers un Exécutif qui était chargé du temporel, mais pas du culturel, c'est-à-dire les mosquées, etc. pour faire reconnaître ces dernières afin de pouvoir en même temps mieux les encadrer.

Où est alors la difficulté?

C'est qu'il est difficile d'organiser une religion qui n'est pas organisée, c'est-à-

dire qu'il n'y a pas de clergé chez les musulmans, contrairement aux chrétiens. Donc aujourd'hui, toute la difficulté est là.

Quelle valeur ajoutée pour les musulmans d'organiser le culte?

Je dirais même plus: il y va de la survie des musulmans d'Europe. Il faut réussir à organiser le culte en fonction des pays, parce que l'islam apparaît de plus en plus aujourd'hui dans des pays qui n'ont pas de traditions musulmanes.

Et les pays d'accueil face à cet enjeu?

Je crois qu'il faut comprendre les pays d'accueil.

Quelle est la difficulté?

C'est comment faire aujourd'hui pour que l'islam puisse vraiment faire partie intégrante des pays dans lesquels on trouve des millions de personnes.

Pensez-vous que c'est possible?

Je pense que c'est possible. Mais il reste très difficile pour les musulmans d'organiser quelque chose qui n'est pas organisée. Et donc, tout l'enjeu est là.

Dans cet état de fait, quel rôle des élites musulmanes qui semblent vivre en retrait de cet enjeu?

Je crois que les élites musulmanes doivent aujourd'hui avoir le sens des responsabilités dans l'intérêt général.

Et s'ils persistent à vivre dans leurs cocons?

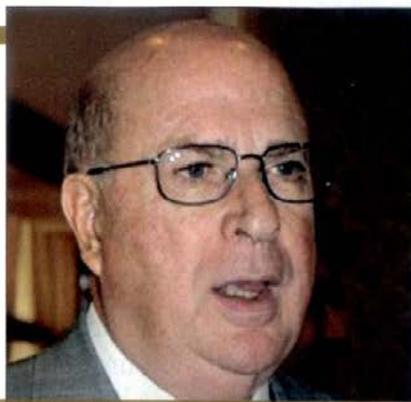
Je pense que l'on s'acheminera vers de plus grandes difficultés ■

Interview réalisée par Mohammed Nafaa



Pr. Albert Sasson

DE L'ACADÉMIE DES SCIENCES
ET DES TECHNOLOGIES «HASSAN II»



Il faut rétablir l'Etat

Que représente pour vous la thématique de cette rencontre sur le vivre ensemble?

Je suis aujourd'hui au Maroc, à cette rencontre, pour représenter un peu ce qui se passe en France. Nous avons fait avec l'ambassade du Maroc, il y a maintenant deux ans, une série d'événements, à l'ambassade et aussi à la Maison du Maroc, auxquels nous avons associé d'éminentes personnalités.

Quels sont les sujets débattus?

La problématique de la pratique religieuse, la laïcité, la lutte contre la précarité avec la participation de représentants de l'ONDH, voir ce qui se fait dans les quartiers périphériques, un débat sur la nécessité d'apporter des courants à ce «vivre ensemble» qui est pour nous fondamental...

Est-ce que la difficile insertion des communautés étrangères est pour beaucoup dans cette situation d'incompréhension mutuelle?

Il y a des communautés qui s'intègrent bien. De manière générale, ça va.

Où est le problème alors?

Le problème, à mon sens, est dans le fait que l'ascenseur n'a pas fonctionné, l'école n'est pas là et les services de l'Etat font

défaut. Donc, ils sont entre les mains de ceux qui les prennent sous leur coupe et souvent pas dans la bonne voie.

Que faire alors?

Il faut rétablir l'Etat, qu'il soit présent là où il faut, quand il faut. Ceux qui sont venus dans l'Hexagone, c'est pour trouver du travail, une situation. Mais les autres, ils sont aussi là, donc il faut les prendre en mains et les encadrer, bref, les tirer vers le haut pour les empêcher de basculer là où il ne faut pas et, je l'avoue, ce n'est pas toujours facile.

Qui est habilité à faire ce travail de récupération positive?

Je dois reconnaître qu'il y a nombre d'associations marocaines de qualité qui pourraient s'unir et constituer un véritable réseau pour pouvoir aider ces gens-là et aider l'Etat à jouer pleinement son rôle, parce que dans ce cas de figure, nous sommes face à des populations ou communautés qui ont des problèmes et vivent une situation de précarité. Il faut absolument les aider.

Et cette vague d'islamophobie, le sujet qui fâche et dérange?

L'islamophobie veut d'abord dire avoir peur de l'Islam. Il y a donc des gens qui pensent ou prétendent que l'Islam va balayer tout sur son chemin, alors que ce n'est pas vrai. Il existe en France ceux qui

disent que les Maghrébins n'arrivent pas à s'adapter et qu'ils doivent dans la Fonction publique, à l'école, respecter les règles et lois de la République.

Ce n'est pas pour autant qu'ils constituent une quelconque menace pour les pays d'accueil.

Sincèrement, je ne le crois pas. Je dirais plutôt que c'est dans l'imaginaire. Je concède cependant qu'il existe une tendance qui leur fait un peu peur. Il faut donc en tenir compte et essayer de voir comment nous pourrions l'éradiquer. Mais le fait est là: il y a une population qui peine à s'adapter et il faut lui tendre la main pour qu'elle intègre le contexte national.

Quelle génération visez-vous?

La quatrième avec qui, à mon avis, il faudrait pouvoir travailler et voir comment on pourrait éventuellement, peu à peu, les ramener dans le courant de la nation.

A propos de l'exception marocaine?

Le Maroc a choisi son camp. Il est contre Daech. C'est un pays qui est visé, lui-aussi. Il est comme la France, mais il donne à la communauté marocaine en France des directives pour rester dans les lois de la République française■

Interview réalisée par MN



pour tous les enfants».

4862-12

■ Le CNDH et la violence à l'égard des femmes

Dans un communiqué du lundi 30 mai, le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a livré son avis sur le projet de loi N° 103.13 relatif à la lutte contre la violence à l'égard des femmes. Le CNDH estime en effet que pour être conforme aux dispositions constitutionnelles et aux engagements conventionnels du Maroc, le dispositif juridique doit comprendre des dispositions visant tout à la fois à prévenir et protéger contre la violence, à enquêter sur toutes ses manifestations, à les punir et à réparer les préjudices causés aux victimes.



المجلس الوطني لحقوق الإنسان يطالب بتجريم الاغتصاب الزوجي. ماذا يقول القانون الجنائي المغربي؟

في الوقت الذي تشيد فيه بسيمة الحقاوي، وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، بمشروع القانون رقم 103.13، المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، خرج المجلس الوطني لحقوق الإنسان ليقدم رأيه في المشروع باقتراح تعديلات عدة؛ أبرزها التشديد على ضرورة تجريم "الاغتصاب الزوجي" في النص، وتحديد بعض عناصر التحرش الجنسي، وتوضيح مفهوم العنف ضد النساء بشكل أكبر.

رأى المجلس الوطني لحقوق الإنسان في النص القانوني الموجه إلى مجلس النواب، طالب بضرورة وضع تعريف جديد للاغتصاب غير المنصوص عليه في الفصل 486 من القانون الجنائي، مع الإبقاء على وصفه كجنائية، ونقل الفصل المذكور بعد إعادة ترقيمه إلى الباب السابع من القانون الجنائي المعنون بـ"في الجنايات والجنح ضد الأشخاص"، وإدراج فعل "الاغتصاب الزوجي" ضمن التعريف.

ويرى المجلس، أيضا، ضرورة إعادة تحديد بعض عناصر التحرش الجنسي عبر استبدال مصطلحات "أوامر أو تهديدات أو وسائل للإكراه" بمصطلحات "أي سلوك لفظي أو غير لفظي أو جسماني ذي طبيعة جنسية"، مع تقوية تعريفه عبر التنصيص على إحداث هذا السلوك لدى الضحية في "وضعية موضوعية وتخوفية معادية أو مهينة".

وتطالب الوثيقة، التي تتوفر هسبريس على نسخة منها، بتعريف العنف بوصفه شكلا من أشكال التمييز بسبب الجنس، وأن يشمل تعريف العنف ضد المرأة كافة أعمال العنف القائمة على النوع والتي من شأنها أن تتسبب للمرأة بأضرار بدنية أو جنسية أو نفسية أو اقتصادية، بما فيها التهديد بالقيام بمثل هذه الأعمال أو الامتناع أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء أكان ذلك في الحياة العامة أو الخاصة.

المجلس دعا إلى إدراج مادة جديدة بمقتضاها تقوم الحكومة، في غضون سنة واحدة من دخول القانون حيز التطبيق، بإعداد خطة وطنية للوقاية من العنف ضد النساء تتضمن، على الخصوص، التدابير والإجراءات التي ستخضعها مختلف السلطات العمومية، ناهيك عن التنصيص على إضافة الخطيب الحالي أو السابق إلى الأشخاص الذين تضاعف عقوبتهم في حال قيامهم بالأفعال المجرمة بمقتضى الفصل 407 من القانون الجنائي.

كذلك تضمن رأي المجلس ضرورة المطالبة بتقوية المقتضيات المتعلقة بالتعريفات في مجال مكافحة العنف ضد النساء، وتدقيق بعض التعريفات والمقتضيات بما يحقق الانسجام مع موضوعه وغايته، مع تقديم مقترحات بمراجعة القانون الجنائي والمسطرة ذات الصلة المباشرة بمكافحة العنف ضد النساء.

كما ذكر المجلس بمستويات إعمال مفهوم العناية الواجبة (العناية الواجبة على مستوى الأفراد والعناية الواجبة على مستوى السلطات العمومية)، والإعمال الفعلي لحظر ومكافحة كل أشكال التمييز بسبب الجنس، وكذا حظر المس بالسلامة الجسدية والمعنوية لأي شخص.